عند وصولك إلى مرفأ الصيادين داخل الفناء الشمالي ميناء غزة البحري، تستقبلك لافتة كتب عليها " خطر السباحة والصيد وكل من يخالف يعرض نفسه للخطر والمساءلة القانونية "، في ذات الوقت الذي تباع فيه أسماك الحوض في منطقة الحسبة بالفناء الجنوبي للميناء؛ الأمر الذي يثير الاستغراب حول كيفية بيع الأسماك المصطادة من مكان يحظر فيها الصيد!. قبل أن يبدأ النهار ترتص صناديق معبأة أسماك "البوري والقريص" ـوهي أنواع من السمك تعيش في حوض الميناءـ استعداداً لعرضها وبيعها للمواطنين، الذين تزكم أنوفهم رائحة المحروقات دون أن يدركوا أن مصدرها الأسماك نفسها. صياد : " البحرية " تأخذ الثلثين وأنا الثلث وإذا رفضت تصادر الكمية كاملة عندما تتجه لشراء بعض من هذه الكميات يهمس اليك أحد الصيادين ناصحًا بعدم الشراء منها كونها تنمو على عوادم محروقات السفن والقاذورات داخل الحوض، في وقت يأمن فيه الصياد الملاحقة من الجهات المختصة، على مبدأ "طعمي التم تستحي العين"!، السؤال الذي قادنا للبحث في تفاصيل عملية الصيد داخل الميناء. هنا بدأ فريق الرسالة بالتحري والرصد لعملية الصيد التي تجري غالبًا تحت جنح الظلام، بعدما تطفئ الميناء أنوارها، توصل فيها الفريق لنتائج صادمة حول تورط جهات رسمية في الإشراف على عملية الصيد. ويحظر الصيد في داخل حوض الميناء بموجب المادة (28) من قرار مجلس الوزراء رقم (243) لسنة 2005م بنظام حماية الثروة السمكية الذي يمنع عملية الصيد داخل المحميات الطبيعية، ومناطق التجارب والبحوث التي تحددها الإدارة، وما يزيد من خطورة الصيد داخل الميناء وجود مضخة للمياه العادمة التي تضخ حوالي 15 ألف كوب يوميا في الميناء، بما في ذلك مياه الصرف الصحي الواردة من مستشفى الشفاء الذي يقع بالمنطقة الغربية لمدينة غزة، وفقًا تأكيدات وزارة الصحة. كان السؤال الأهم يدور حول كيف تتم عملية الصيد داخل حوض الميناء والبيع؟ لا سيما أن الشرطة البحرية مكلفة بمنع الصيد ومصادرة الأسماك ومنعها من البيع داخل الحسبة ! لكن المفاجأة أن الشرطة البحرية التي كانت تتغاضى عن عملية الصيد سابقاً، باتت شريكا أساسيا في هذه الجريمة بعدما منحتها صفة رسمية. نقابة صيادين غزة : قرار السماح بالصيد صدر من الداخلية للتنفيذ وليس للنقاش رحلة البحث عن عملية الصيد داخل الميناء، بدأت من خلال ايعاز الشرطة البحرية لأحد الصيادين بالصيد، الأمر الذي أثار خلافا بين الصيادين، وصل الى حد منع ذلك الصياد من وضع الغزل داخل الحوض. وحتى ذلك الوقت كان اختيار الصيادين يتم من طرف الجهاز وهم قلة، ومن كان يصيد دون إذن "البحرية" يتم مصادرة أسماك وبيعها من طرفها ومصادرة عوائده، كما جرى مع أحد الصيادين تحدثت إليه الرسالة، وتفاجأ انه جرى بيع أسماكه من طرف الشرطة لـ تاجر يدعى "طويطة". قرّر فريق العمل التوجه إلى داخل الميناء وتتبع حلقات عملية الصيد من البداية انتهاءً ببيع الأسماك. لافتة لبلدية غزة تؤكد حظر الصيد والسباحة داخل الحوض تفريغ حمولة لفك طلاسم هذه القضية شرع فريق "الرسالة" بعملية التحقيق في ملف يحتوي على مخاطر صحية جمّة؛ ليكتشف أن هذا "الجرم" بتوصيف وزارة الزراعة، والذي يجري في "جنح الظلام" يتم بمعرفة وإشراف واشتراك جهاز أمني يناط به أن يمنع عملية الصيد أساسًا، كانت عقارب الساعة تشير الى الثانية عشرة منتصف الليل، عندما بدأت كاميرا "الرسالة"برصد عملية الصيد داخل حوض الميناء في المنطقة الشمالية الغربية؛ مع طول ساعات الانتظار تحولت ليلة المراقبة جلسة سمر بين فريق الإعداد وصيادين يبيتان على سفينة لهما، حيث استمر الانتظار حتى الثالثة فجرًا، ومع بدء صدوح أذان الفجر الأول وصل قارب صياد يدعى "م. بينما شرع أحد الصيادين المتواجدين مع فريق التحقيق بشرح عملية الصيد في هذه الفترة. عياش : رفضت الاتفاق وفق النسبة التي طلبتها "البحرية " كان القارب ووظيفته فحص مكان تواجد الأسماك في الميناء، بغية الإسراع في عملية الصيد، حيث وثقت كاميرا "GPS" مزودًا بجهاز "الرسالة"عملية الصيد التي استمرت لمدة نصف ساعة تقريبًا، حيث توجه القارب بعدها لمكان بالقرب من موقع للشرطة البحرية، الصياد المرافق لفريق العمل كشف عن تفاصيل مذهلة حول اشتراك الشرطة البحرية مع الصيادين في العملية، فهي تتصل عليهم بناء على قائمة أعدتها نقابة الصيادين، وتتواصل مع الصيادين خلال عملية الصيد التي تتم كل ثلاثة أيام مرة واحدة، واصل فريق التحقيق عملية المراقبة حتى ساعات الفجر، وطلب شراء كميات من أسماك البوري والقريص من الصياد بعد تسلمه حصته من الأسماك التي صادها، ليتفاجأ معد التحقيق برد الصياد الذي رفض بيعه هذه الاسماك، "لأنها صيد حوض وطعمها كاز" كما وصفها!. ومع ساعات الصباح ذهب الصياد بالصناديق الى منطقة الحسبة داخل ساحة الميناء؛ ليعرضها "الدلال" للبيع، ومع سؤال توجه به معد التحقيق له "ألا تخشى أن يتم مصادرة هذه الكميات من الشرطة البحرية حال معرفتها بأنه صيد ميناء؟، أجاب: "طعمي التم تستحي العين"!، سألناه: هل أطعمتم الشرطة؟ فكان جوابه "افهمها لحالك!". البيئة : نتائج الفحوصات تؤكد ضرورة منع السباحة أو الصيد في المكان كيف تحولت الشرطة البحرية التي تلاحق عملية الصيد الممنوع في الميناء، إلى داعم بل وشريك في عملية الصيد؟ سؤال ظهرت إجابته مبكرًا خلال عملية الرصد من خلال اعتراف الصياد "م. " بتعاونه مع الشرطة

Summarized by © lakhasly.com

البحرية في عملية الصيد حيث يحصل على 30% من الصيد مقابل 70% للشرطة البحرية! وقال إنه خلال مرة واحدة قد يحصل أكثر من مئة صندوق، ويتم تقاسمها مع جهاز "البحرية"، لكن في حال جرت عملية الصيد بدون إذن الجهاز فإنها سرعان ما تصادر الكميات كاملة وتعمل على بيعها، وفقًا لما حصلت عليه "الرسالة" من وثائق تظهر عملية البيع لصالح جهاز "البحرية"، عبر فواتير رسمية باسم الشرطة البحرية. ر" واحد من هؤلاء الذين وقعوا في شباك الشرطة البحرية وتمت مصادرة جميع صناديقه، بعد يومين فقط من اقتسامه لعملية صيد جرت بالتوافق معهم!. هذه العملية لجأت اليها الشرطة البحرية، بعدما احتج الصيادون على اقتصار الصيد على بعض الصيادين ممن تربطهم علاقة مع شخصيات تعمل في الشرطة البحرية، ما دفع نقابة الصيادين لتقديم شكوى، ليجري عقد اجتماع بين قيادة الشرطة البحرية وعدد من الصيادين، ونتج عنه موافقة الشرطة على الصيد في حوض الميناء لجميع الصيادين!. التشريعي : ما تفعله "البحرية" استيلاء على مال الغير بالقوة ويقدر عدد الصيادين حسب وزارة الزراعة في تشرين الثاني 2016 بحوالي 3600 صياد، وحوالي 500 شخص يعملون في المهن المرتبطة بالصيد، وفي مدينة غزة يملك 36 صيادًا ما يعرف بـ"حسكات الغزل" من بين 60 صيادًا يعملون في الميناء، طبقا لإحصائيات نقابة الصيادين في غزة.

صفقة الصيد واصل فريق الإعداد البحث عن "تفاصيل الاتفاق" الذي بدأ من خلال اجتماع عقدته قيادة "البحرية" مع نقيب الصيادين في قطاع غزة نزار عياش، حيث أكدوا له وجود قرار من قيادة الداخلية السماح بعملية الصيد داخل الحوض، "قالوا لي سنعطي للصياد الثلث والبقية تذهب ميزانية الجهاز!"، ويقول عياش عن الاتفاق "رفضت الموافقة على هذه الصفقة، وطالبت بثلث يوضع في صندوق ويوزع على الصيادين كافة، وثلث للصياد وثلث للجهاز، لكن رفضت الشرطة البحرية هذه الصفقة ولم يتم تطبيق الاتفاق". ما اضطر قيادة "الشرطة البحرية" للتواصل مع نقيب الصيادين في مدينة غزة أمجد الشرافي، الذي اتهمه عياش بتمرير الصفقة دون علمه وتزويد الجهاز بقائمة أسماء الصيادين، مهددًا باتخاذ إجراءات عقابية بحقهم. الزراعة : 15 ألف كوب من المياه العادمة بما فيها الواردة من مستشفى "الشفاء" تضخ يومياً الذي أكدّ بدوره أن عياش وافق من حيث المبدأ على الصيد في الحوض، لكن الخلاف جرى فقط على نسبة المحاصصة مع "البحرية"؛ "فليكن صريحًا! قال لهم أنا موافق لكنه اختلف معهم على نسبة الثلث!" وبرر الشرافي موافقته على الصفقة مع "البحرية"، بصدور قرار من قيادة الداخلية، ولم يكن مطلوبا منا الموافقة من عدمها ولكن علينا التنفيذ، فحينها وافقت بعد اجتماع عقدته مع الصيادين الذين وافق غالبيتهم على الصيد مقابل نسبة الثلث!". وذكر الشرافي أن قيادة الشرطة البحرية طرحت مقترحًا بالصيد داخل صندوق وإرساله لداخل البحر لأيام عدة بغية التخلص من الملوثات المتواجدة فيه؛ مشيرا الى ان قيادة "البحرية" اخبرتهم انه جرت عملية الفحص لهذه الأسماك وثبت أنها سليمة! وانتهى الاتفاق على تقاسم ثمن الصيد بنسبة 30% للصياد و70% لصالح جهاز "الشرطة البحرية". حيث انفجر في المرة الثانية للصيد، ومع عملية المراقبة التي واصلت "الرسالة" توثيقها بالفيديو تبيّن أن كميات الاسماك المصطادة يتم بيعها مباشرة للمواطنين في حسبة السمك!. وللتأكد من سلامة الأسماك كما تدعي النقابة، جرى التواصل مع وزارة الصحة التي أوفدت من طرفها فريقًا من قسم المختبرات الغذائية، وحينما وصل الى حوض الميناء، طلب فريق العمل السماح من طرف الشرطة البحرية لأخذ بعض العينات من أجل الفحص. لكن رفضت الشرطة البحرية السماح له بأخذ العينات، وطلبت كتابا من وكيل وزارة الصحة يوسف أبو الريش لرئيس جهاز "البحرية"! مصدر بالمالية: إيرادات الصيد لا تورد لحساب الإيراد العام بالوزارة وتوجهت "الرسالة" بطلب من ابو الريش لتوجيه كتاب، لكنه رفض بحجة أنها ليست مهمته وأن دور وزارته يقتصر على ما تقدمت به الصحيفة من إجراء الفحوصات، لكن عملية التنسيق مع الجهاز فهي مهمة "الرسالة" !. تقدمت "الرسالة" بطلب للداخلية وتحديدا لقيادة "البحرية" لإجراء فحص للأسماك، وكذلك اعطاء الجهاز حق الرد عما ورد في تفاصيل التحقيق، وذلك من خلال كتاب رسمي قدم لدائرة العلاقات العامة والاعلام في الوزارة، لكن لم تحصل "الرسالة" على رد، رغم مرور شهرين. "الرسالة" حاولت مجدداً التواصل مع الداخلية والحصول على رد منها على ما ورد في التحقيق بحقها، وهذه المرة جرى الاتصال مع العميد محمد لافي المراقب العام لوزارة الداخلية، حيث جرى الاتصال من طرف دائرة العلاقات العامة، التي أخبرت الصحيفة بأنها ستختارها بالرد، ولم نتلق أي رد حتى لحظة نشر التحقيق. تجاوز إداري وقانوني وزارة الزراعة التي حظرت السباحة والصيد في المكان، لم تخف ابتداءً وجود ثغرات في تطبيق القرار من جانب الشرطة البحرية الجهاز التنفيذي المناط به حماية القرار وتطبيقه. وعلى لسان مدير دائرة الخدمات السمكية بوزارة الزراعة جهاد صلاح، أكدّت قرار حظر الصيد وفق نص المادة القانونية، إضافة لوجود مصب لمياه الصرف الصحي غير المعالجة والتي تشمل تلك الوافدة من مستشفى الشفاء والمنطقة المحيطة بها ما يزيد من خطورة الأمر. واقرّ صلاح بوجود خطأ في تطبيق قرار الحظر من طرف الجهاز التنفيذي، كما أن الأسماك التي يتم مصادرتها من الصيادين

Summarized by © lakhasly.com

المخالفين لا يتم التخلص منها وفق الطرق القانونية التي تستوجب وجود فرق من الوزارة والصحة فحص الأسماك والتخلص منها في حال وجد تلوث بها. الصحة : الحوض يحتوي على مياه ملوثة غاية في الخطورة المسببة لأمراض فتاكة وذكر صلاح أن الصيد ممنوع بموجب القانون في الميناء ومصبات المجاري وكذلك في مصب وادي غزة. النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي أكد أنه لا يجوز لأي جهاز تنفيذي جلب التمويل الخاص به، وقال" لا يوجد قانون يلزم صيادا بدفع أي جزء من صيده لأي جهة كانت وهذا يعني استيلاء على مال الغير بالقوة، وعلى الصيادين أن يشتكوا مراقب عام الداخلية". وعلم فريق التحقيق من مصادره الخاصة بوزارة المالية وبشكل مؤكدّ أن إيرادات عملية الصيد لا تورد إلى حساب الإيراد العام في وزارة المالية!، غيرّ أن المصادر الرسمية في الوزارة فضلت عدم التصريح بالموضوع لاعتبارات تتعلق بها!. أمراض فتاكة مهمة فريق التحقيق تواصلت عبر أخذ عينات من مياه حوض الميناء للفحص في سلطة البيئة، حيث توجه لرئيس السلطة المهندس كنعان عبيد في شهر أبريل الماضي؛ تزامنًا مع فحص دوري تجريه سلطة البيئة بالتعاون مع وزارتي الصحة والشرطة. وبعد أسابيع قليلة حصلت "الرسالة"على نتائج العينة التي تفيد بوجود ارتفاع كبير في نسبة التلوث كما هو موضح في الوثيقة المرفقة بالتحقيق. البيئة : نتائج الفحوصات تؤكد ضرورة منع السباحة أو الصيد في المكان مدير عام المياه والصرف الصحي في كل ميلجرام للمتر، وهي نسبة تركيز عالية BOD في بلدية غزة م. ذكر أن نسبة التلوث الموجودة في ميناء غزة تتجاوز 450 للملوثات مقارنة بالمواصفات التي تحدد النسبة لـ60 في الميل جرام للمتر. وقال أهل لـ"الرسالة" إنّ نسبة المياه العادمة التي تضخ في مصب ميناء غزة تتجاوز 15 ألف كوب يوميًا، من بينها تلك التي تصل من منطقة مستشفى الشفاء، وهي وحدها كافية لمنع السباحة والصيد في المكان. وفي ضوء نتائج الفحوصات أكدّ المهندس عطية البرش من سلطة مياه البيئة وأحد القائمين على عملية الفحص لـ"الرسالة"، أنّ النتيجة المحتومة التي توصلت لها النتائج هو حظر السباحة او الصيد في المكان؛ نظرًا نسبة الخطورة العالية التي تحتوى عليها تلك المياه الملوثة! نقيب الصيادين: عضو بالنقابة متورط وستتم محاسبته رئيس قسم مراقبة المياه في وزارة الصحة خالد الطيبي، أكدّ بدوره أن الكميات التي يتم ضخها من المياه العادمة داخل الحوض تصل لـ15 ألف متر مكعب، وهي تحتوي على" عناصر خطيرة جدًا بكل ما تعنيه الكلمة، سواء كانت بكتيريا او فيروسات أو مواد كيماوية". وذكر الطيبي لـ"الرسالة" أنّ الصيد في هذا المكان يؤدي لانتقال العديد من الميكروبات والأمراض الخطيرة، من قبيل أمراض الحمى الشوكية والتيفوئيد والفيروسات المعوية، وهناك أمراض كثيرة لا حصر لها تنتج عن الاستحمام او الصيد في هذا المكان".

Summarized by © lakhasly.com